جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية – عابدين – القاهرة

الجهاز المركزي للمحاسبات
صادر عام رقم ٢٢٤٤ بتاريخ ٥ / ١٢ / ٢٠٢٣
مرفقات تقرير توقيع ١٠
إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب

٢٠٢١ / ٢٠٢٢ ـ ق

السيد الأستاذ المحاسب / الرئيس التنفيذي

شركة مطاحن مصر العليا

تحية طيبة .... وبعد

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة للشركة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣.

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم والإفادة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

الوكيل الاول
مدير الإدارة

عند/ سناء جاد الرب
(محاسب / عمرو مختار السيد)
مع تحياتي

تحريراً في ٥ / ١٢ / ٢٠٢٣
محمد

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية – عابدين – القاهرة

تقرير

الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة

لشركة مطاحن مصر العليا فى ٣٠ سبتمبر٢٠٢٣

السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة مطاحن مصر العليا :

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة لشركة مطاحن مصر العليا (ش.م. م) والخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بشأن الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم و الشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية وتعديلاتهم ، والمتمثلة في قائمة المركز المالي فى ٣٠ سبتمبر٢٠٢٣ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذات التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخري.

والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المجمعة هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية في ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء إستنتاج على القوائم الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود :

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم إكتشافها في عملية مراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس إبداء الاستنتاج المتحفظ:

تم تأثير قائمة الدخل بقيمة بعض الإيرادات والمصروفات التي تخص فترة المركز المالي تقديريا دون إجراء حصر فعلي لها كما تقوم شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة باعداد بعض تسويات المالية المؤقتة التي لها تاثير على قائمة الدخل سواء بالاضافة (ايرادات) او بالخصم (مصروفات) وذلك بغرض اعداد مركز

مالي دوري (كل ثلاث شهور) و لا يتم ادراج تلك التسويات داخل حساباتها ومجموعتها الدفترية حيث لا أثر محاسبي دائم لها أهمها علي النحو التالي:-

- تم تحميل مصروفات الفترة بند الأجور النقدية – بمبلغ نحو ١٠,١٢٥ مليون جنيه قيمة نصيب الفترة من مكافأة العاملين عن العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ بخلاف التأمينات الإجتماعية الخاصة والبالغ قدرها نحو ١,٤٧٧ مليون جنيه بها تقديريا والتي لا يتم صرفها إلا بعد العرض علي الجمعية العامة العادية للشركة وموافقتها عليها ودون قرار يؤيد ذلك .
- تم تحميل مصروفات الفترة بند ضرائب الدخل بمبلغ نحو ١٤,٧٩٦ مليون جنيه تقديريا دون إعداد إقرار ضريبي عن فترة المركز المالي للوقوف علي صحة المبلغ من عدمه في حين لم يتم تأثير قائمة الدخل بقيمة الضريبة المؤجلة عن الفترة وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) القوائم المالية الدورية ، ورقم (٢٤) والخاص بضرائب الدخل – فقرات (١٥ ، ١٦).
- تم إضافة مبلغ نحو ٤,١٢٨ مليون جنيه لإيرادات الفترة (خدمات مباعة) قيمة عمولة تخزين ، وأجور نقل أقماح مستوردة ، أجور نقل أقماح محلية صب مسافة فوق ٢٠٠ كيلو متر حتي ٢٠٢٣/٩/٣٠ بزيادة قدرها نحو ٣٩٠ ألف جنيه .
- تم تأثير قائمة الدخل بند خامات ومواد ووقود بمبلغ نحو ٤,٩١٤ مليون جنيه تقديريا دون إجراء حصر فعلي لها منها نحو ٤,٣٨٩ مليون جنيه قيمة كهرباء التشغيل عن الفترة (تقديريا) بأقل من قيمتها البالغة نحو ٥,٩٤٦ مليون جنيه بفرق قدرها نحو ١,٥٥٧ مليون جنيه .
- تم تأثير قائمة الدخل بقيمة بعض المصروفات الخاصة بالعلاج الطبي للعاملين (مزايا عينيه) نحو ٩٠٠ ألف جنيه تقديريا دون إجراء حصر فعلي لها .
- عدم تأثير قائمة الدخل بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة بقيمة بعض المصروفات التي تخص الفترة بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١٢٥ ألف جنيه وتتمثل اهمها في نحو ٧٢ الف جنيه مصروفات أجور (علاج طبي ، صيدليات ، أجرإضافي) ، نحو٤٧ الف جنيه أعباء وخسائر متنوعة عمولة تسويق مندوبى الشركة عن شهر سبتمبر ٢٠٢٣.

<u>الإستنتاج المتحفظ:</u>

- وفيما عدا تأثير الفقرات السابقة وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلي علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لاتعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع لشركة مطاحن مصر العليا "شركة مساهمة مصرية " في ٣٠ سبتمبر٢٠٢٣ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظا نشير إلى:

-بلغ رصيد حساب الأصول الثابتة في ٢٠٢٣/٩/٣٠ نحو ٢٥٣,٣٨٠ مليون جنيه (بعد خصم مجمع الإهلاك البالغ نحو ٣٧٢,٣٣٧ مليون جنيه) وقد تم إثبات الأرصدة دفتريا كما تم حساب الاهلاك بنفس الأسس المحتسبة في العام السابق وبقيمة قدرها ٢٥% من قيمة إهلاك العام المالي السابق وقد تبين بشأنها ما يلي:-

- لم يتم حسم موقف تقنين بعض أراضي الشركة منها ما صدر بشأنه أحكام قضائية نهائية دون تنفيذ حتى تاريخه (ديسمبر ٢٠٢٣) وبيان ذلك علي النحو التالي :-

* عدم تحرير عقد بيع لمساحة ١٧٦,٥٣ متر من محافظة القاهرة تمثل جزء من مساحة أرض مستودع غمرة(زوائد تنظيم بالمستودع) رغم صدور حكم قضائي لصالح الشركة بجلسة ٢٠١٥/٥/١٢بتحرير عقد بيع لتلك المساحة بعد رفض محافظ القاهرة تحرير عقد لتلك المساحة في ٢٠١٠/٧/٥ ، وتم رفع دعوى رقم ٣٦٠٠ لسنة ٢٠١٠ ك. جنوب القاهرة ضد المحافظ بصفته وتم الحكم لصالح الشركة وتم الطعن علي الحكم من محافظة القاهرة برقم ٨٥/١٢٥٣٥ نقض القاهرة علي حكم الاستئناف رقم ١١١٠٨ لسنة ٣٢ ق.ع القاهرة وحكم بعدم قبول الطعن.

* الدعوي رقم ٢٠١٥/٥١ م . ك حكومة سوهاج المرفوعة من أحمد خيري متداخل معه ميلاد نعيم توفيق بأنه يملك ١ س ١ ط بحوض أحمد باشا راشد بأرض المزلاوي وحكم فيها بالرفض وتم الاستئناف برقم ٣٤٦/٣٤٥ لسنة ٩٥ وقضي فيها بالرفض والتأييد وتم الطعن بالنقض برقم ٣٢١٠/٢٨١٢ لسنة ٩٢ ولم يحدد لها جلسة حتي تاريخه (ديسمبر ٢٠٢٣).

* الطعن رقم ٧٥/١٧١٦٢ نقض مدني مقام من الشركة ضد محمد صلاح محمد وآخرون بشأن الطعن على الحكم ٥٣٥ لسنة ٨ س . ع شمال القاهرة في ٢٠٠٩/٩/٢١ بعدم نفاذ عقد بيع العقار بعين شمس ولم تحدد له جلسه حتى تاريخه (ديسمبر ٢٠٢٣) .

- وجود بعض الدعاوي القضائية المرفوعة من الغير ضد الشركة بشأن استرداد أو إلغاء قرارات نزع ملكية أراضي بعض المطاحن والتي صدر بشأنها أحكام قضائية في غير صالح الشركة والتي تمثل مؤشر على اضمحلال تلك الأصول وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) فقرة رقم (١٢) وبيان ذلك علي النحو التالي:-

- صدر حكم محكمة استئناف قنا في القضية رقم ٤٥٤ لسنة ٣٢ ق في ٢٠١٤/١/٢٨ برفض استئناف الشركة المقام ضد الوحدة المحلية لمركز ومدينة كوم أمبو وشركة - وادي كوم أمبو لاستصلاح الأراضي بشأن تسجيل ونقل ملكية أرض مجمع مطاحن كوم أمبو البالغ مساحته ٢٠٠٣٥م٢، والمسددة قيمتها بنحو ٥٦٣ ألف جنيه للوحدة المحلية المذكورة في

أبريل ٢٠٠٦، دعوى رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ بشأن المطالبة بتسليم ارض المطحن او سداد مبلغ ١٠٠مليون جنيه والريع المقدر عليها بمبلغ ٣٢ مليون جنيه مؤجلة .

- صدر قرار محافظ البحر الأحمر رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٨ بفسخ عقد تخصيص أرض مستودع القصير المحـــرر في ١٩٩١/١/١١ بمساحة ١٠ آلاف م٢ لتقـــاعس الشركـــة في إنشاء المطحن المخصصة الأرض لأجله .
- صدر حكم بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٦ في الدعوي رقم ٢٨٢لسنة ٢٠٠٩م.ك قنا المقامة من أحمد الراوي عامر ضد الشركة ، بتثبيت ملكيته لمساحة ١٨ س ٩ ط بحوض الرياح ٢٥ القطعة ٧ بمجمع السلندرات بقنا وإلزام الشركة بمبلغ ٦,٨٢٥ مليون جنيه تعويض عن الاستيلاء علي المساحة محل التداعي والبالغة نحو ١٣ س ١٢ ط ، ومبلغ ٣,٤٧١ مليون جنيه للخصوم المتداخلين هجوميا تعويضا عن الاستيلاء عن المساحة محل التداعي بغير الطريق الذي رسمه القانون والبالغة مساحتها نحو ٢٣ س ، ٤ ط بإجمالي قدرها نحو ١٠,٢٩٦ مليون جنيه ، وتم عمل إستئناف من الشركة برقم ٨٩١ لسنة ٤١ س عالي قنا مازال متداولاً .
- صدر حكم قضائي (أول درجة) ضد الشركة في الدعوي القضائية رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠١٧ مدني كلي – إسنا المقامة من السيد / مهدي عبد النبي وآخرين دعوي ريع مع تسليم أطيان التداعي مساحة ٦ قيراط ، ٢ سهم تقع داخل مطحن إسنا البالغ مساحتها الاجمالية نحو ٧٤٨٤ م٢ حكم فيها ضد الشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١٤ وتم عمل إستئناف قيد برقم ٦١٢ لسنة ٤١ ق وحدد له جلسة بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٥.

- عدم الانتهاء من تقنيين ونقل ملكية بعض الأراضي والعقارات المملوكة للشركة أو آلت إليها بموجب قرارات سياديه ومنها:-

- أرض صومعة قنا بمساحة ١٢س ١٢ ط ٨ ف لعدم حصول الشركة على قرار بتخصيص الأرض من محافظة قنا .
- أرض مطحن ناصر و المخبز الآلي بنجع حمادي بمساحة ١٠٩٠٠م٢ لوجود نزاع على الملكية بين كل من مجلس مدينة نجع حمادي ، والهيئة العامة للإصلاح الزراعي ومصلحة الأموال المستردة .
- أرض عمارة دار السلام بمحافظة القاهرة بمساحة ١٠٨م٢ والتي آلت إلى الشركة عام ١٩٩٩ من بعض العملاء المتعثرين في سداد مستحقات الشركة .

- أراضي آلت للشركة من التأميم مثل مطاحن (طما – الجيار – الساحل بطهطا –عبد الآخر – النظامي و المنشاة – الاتحاد بالأقصر – إسنا – هو بنجع حمادي - فرشوط) .
- أراضي منزوع ملكيتها وهي(شونة طهطا- مجمع أولاد نصير- شونة مطحن جرجا- مجمع مطاحن قنا).
- عدد (١) شقة بحدائق القبة بالقاهرة بعمارات الشركة السعودية المصرية للإسكان والتعمير والتي تنازلت عنها شركة مصر للألبان لصالح شركة مطاحن مصر العليا .
- لازالت شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة لم تقم بتسجيل عدد ٣ شقق بالمعمورة والعجمي بمحافظة الإسكندرية مشتراه من شركة المعمورة للتنمية السياحية، جمعية ٦أكتوبر بشاطئ النخيل منذ عام ٢٠٠٩ بتكلفة دفترية بلغت نحو ٩٩٨ ألف جنيه .

- وجود بعض الآلات والمعدات العاطلة والغير مستغلة وأهمهما خطوط طحن الأذرة الشامية ببعض مطاحن شركة مطاحن مصر العليا ، وكذا بعض وسائل النقل والانتقال المتوقفة عن العمل منذ عدة سنوات صدرت بشأن بعضها قرارات تكهين من مجلس إدارة الشركة دون التصرف فيها وعددها نحو ١٣ وسيلة نقل وإنتقال.

وكذا وجود طاقات انتاجية عاطلة و غير مستغلة بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة متوقفة طوال الفترة و العام الماضي منها وسائل النقل والانتقال و تتمثل في المقطورة رقم ع.ج ٣٥٨٢ موديل ٢٠٠٩ و تكلفتها الدفترية نحو ١٨٧ الف جنيه ، و كذلك السايلون (البامب) رقم س.ر ٢٦٦٧ موديل ٢٠١٤ و تكلفته الدفترية نحو ٧٠٠ الف جنيه .

- بلغ رصيد حساب التكوين الاستثماري في ٢٠٢٣/٩/٣٠ نحو ٧٩,٠٤٣ مليون جنيه متضمنا ما يلي:-

- نحو ٣٥,٨٧٠ مليون جنيه قيمة المنصرف على إنشاء وتجهيز برج جرجا السكني والتجاري منها نحو ٣٢,٣٢٦ مليون جنيه دون الانتهاء من تنفيذ الأعمال الإنشائية وإستخراج التصاريح اللازمة للإجراءات الإدارية والتجارية.
- نحو ١٦,٤٩٨ مليون جنيه يمثل قيمة تخصيص قطعة أرض رقم (٦٣٨ – ٦٣٩ – ٦٤٠) بمساحة ٨ فدان لصالح الشركة بمنطقة مخازن المنطقة الصناعية بمدينة طيبة الجديدة بالأقصر لإقامة صومعة معدنية لتخزين الغلال سعة ٣٠ ألف طن ومطحن قدرة ٣٠٠طن/يوم لإنتاج دقيق تمويني وإنشاء مباني إدارية وورشه خاصة بالصيانة ومخازن .
- نحو ١٠,٥٥٦ مليون جنيه قيمة المسدد لجهاز مدينة أخميم الجديدة لتخصيص قطعة أرض مساحتها نحو ٢٠ ألف متر مربع لإنشاء مقر بديل لقطاع الحركة والنقل بسوهاج والتي تم إستلامها بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٢ وتحرير العقد بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٣٠وعلى الرغم من مرور أكثر من عام على سداد كامل القيمة وإستلام الأرض إلا أنه لم يتم البدء في تنفيذ أي أعمال بها.

- نحو ٣٠,٣١٠ ألف جنيه ما تم صرفه بشأن تخصيص مساحة ٩٨٩٤ م٢ تقريبا بناحية مدينة نقادة الجديدة للشركة من قبل السيد اللواء/ محافظ قنا وذلك لغرض إنشاء مستودع للدقيق مما حدا بالشركة الإقامة بالطعن على هذا التقرير أمام محكمة القضاء الإداري بقنا بموجب الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٠ ق إداري ومحاله لمكتب الخبراء بجلسة ٢٠٢٢/٣/٢٤.
- نحو ١٨ ألف جنيه تحت مسمى ارض مستودع رأس غارب تتعلق بزوائد مستودع راس غارب منذ عدة سنوات دون اتفاق مع السيد/محافظ البحر الأحمر بهذا الشأن.

- ظهر رصيد حساب الإنفاق الاستثماري بمبلغ نحو ١٠,١٩٧ مليون جنيه متضمنا مبلغ نحو ٨,٠٤٧ مليون جنيه قيمة المسدد لجهاز تنمية مدينة أسوان الجديدة قيمة ٢٥% من إجمالي ثمن الأرض المخصصة للشركة بمدينة توشكي الجديدة ومساحتها نحو ٢٠٠٦ فدان وإجمالي قيمتها نحو ٣٠,٢١٤ مليون جنيه بواقع ١٥ ألف جنيه للفدان إضافة إلي المصروفات الإدارية ومجلس الامناء وخلافه على ان يتم تأجيرها للسيد الأستاذ/ محمد بن ضحيان بن عبدالعزيز – عضو مجلس إدارة الشركة (سعودى الجنسية) ومساهم بنسبة ٢٠% من راس مال الشركة بناء على رغبته طبقاً لموافقة مجلس الإدارة في ٢٠٢٢/١٢/٢٧ على ان تكون مدة التأجير عشرون عام ويقوم بسداد قيمة الأرض بالكامل خصما من القيمة الايجارية المحددة كما عقد مجلس إدارة الشركة (جلسه استثنائيه) بتاريخ ٢٠٢٣/٢/١٣ للموافقة على طلب شراء وتأجير ثلاثة الاف فدان أخرى للسيد/ محمد بن ضحيان بن عبد العزيز عضو مجلس إدارة الشركة بناء على رغبته أيضا.

وتجدر الإشارة إلي ما يلى:-

*تم اتخاذ الإجراءات التنفيذية الواجبة للشراء وطلب تخصيص المقنن المائي دون إتخاذ أي إجراء نحو دعوة الجمعية العامة غير العادية للشركة للنظر في تعديل النظام الأساسي مادة رقم (٣) غرض الشركة وإضافة نشاط إستصلاح واستزراع الأراضي إلى أغراض عمل الشركة.

*عدم إجراء أي دراسات جدوى فنية أو اقتصادية أو مالية أو قانونية مسبقة قبل الشراء وكذا عدم توافر خبرات أوكوادر فنية متخصصة بالشركة بنشاط إستصلاح وإستزارع الأراضي.

*مخالفة أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ مواد أرقام ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ .

وكذا أحكام المادة رقم (٢٣٥) من اللائحة التنفيذية لذات القانون الصادرة بقرار وزير شئون الاستثمار ، والتعاون الدولي برقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢".

وكذا أحكام المادة رقم (٧) من اللائحة المالية للشركة التي حظرت علي عضو مجلس إدارة الشركة أي تعاملات معها.

*تم إستلام الأرض (٢٠٠٠ فدان) في يناير ٢٠٢٣ والبدء في إحتساب فترة الإستصلاح (السماح) والتي هي مدة تنفيذ المشروع وقدرها ثلاث سنوات وإلا يتم سحب الأرض إلا أنه لم يتم البدء في تنفيذ أي أعمال حتى تاريخه (ديسمبر ٢٠٢٣).

- بلغ رصيد حساب المخزون في ٢٠٢٣/٩/٣٠ نحو ٤١١,٢٨٣ مليون جنيه وقد تم إثبات أرصدته دفتريا كما تم تقييمه بمعرفة الشركة طبقا للأسس المتبعة في العام السابق وقد تبين بشأنه ما يلي:-

- مازال المخزون يتضمن بعض أصناف قطع الغيار الراكدة بلغ ما أمكن حصره منها طبقاً لحصر الشركة نحو ١,٤٨٦ مليون جنيه وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون فقرة رقم (٢٨) ، بخلاف العديد من أصناف الخردة والكهنة وبواقي التركيبات بعضها بدون قيمة ودون إتخاذ أي إجراء بشأنها.
- تضمن حساب المخزون – قطع غيار في ٢٠٢٣/٩/٣٠ مبلغ نحو ٨,٤٨٠ مليون جنيه قيمة مشمول بعض الاعتمادات المستندية والتي وردت ولم تستخدم بعد.
- وجود وحدة تعبئة حصلت عليها شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة من احد عملاء (مندوبي البيع) منذ ٢٠١٨ مقابل مديونيات مستحقة عليه مشونة بالعراء مما يعرضها للتلف و دون الاستفادة منها حتى تاريخه (ديسمبر ٢٠٢٣) .

- بلغت كمية الأقماح (المحلية – المستوردة) فى ٢٠٢٣/٩/٣٠ ملك الهيئة العامة للسلع التموينية المخزنة بالصوامع المعدنية و الشون والبناكر بقطاعات شركة مطاحن مصر العليا المختلفة نحو ١٩٨٣٠٤ طن قمح (مستورد ، محلي) مختلف الدرجات قيمتها نحو ١٩٩٥ مليون جنيه طبقا لما ورد بالايضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٣/٩/٣٠ وكمية نحو ٧٠٧٦ طن قمح ملك الشركة طرف شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة وقيمتها نحو ٨٧ مليون جنيه تم اثبات أرصدتهم دفتريا في ٢٠٢٣/٩/٣٠ ودون إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية للتحقق من صحة تلك الأرصدة.

- بلغ رصيد حسابات العملاء وأوراق القبض في ٢٠٢٣/٩/٣٠ نحو ٢٢٤,٢٦٠ مليون جنيه (بعد خصم المخصص البالغ نحو ٢١,٤٥٤ مليون جنيه) ودائنا شاذا بمبلغ نحو ٧٢,٧٢٧ مليون جنيه وقد تضمنت حسابات العملاء بعض الأرصدة المدينة والمتوقفة منذ عدة سنوات بشركة مطاحن مصر العليا مرفوع بشأنها قضايا صدر بشأن بعضها أحكام لم تنفذ قيمتها نحو ١,٢١٣ مليون جنيه مكون عنها مجمع إضمحلال لبعض عملاء تسويق الدقيق الفاخر ٧٢% .

- عدم إجراء أي مطابقات مع أصحاب الأرصدة المدينة والدائنة من العملاء والموردين خاصة الهيئة العامة للسلع التموينية البالغ أرصدتها بحسابات العملاء والموردين بالقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٣/٩/٣٠ نحو ٩٩,٢٨٦ مليون جنيه مدينا ٣٠٤,٩٠٤ مليون جنيه دائنا وكذا عملاء منظومة الدقيق الحر بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة البالغ ارصدتها المدينة بحسابات العملاء نحو ٣٩,٩٦٤ مليون جنيه (عبد الغفار محمد عبد العال (مكرونة سما) - شركة تسويق الارز طما - الشركة العامة لمخابز القاهرة الكبرى - الشركة العربية المتحدة) .
- ، كما لم يتم حسم الخلافات والتحفظات التي سبق إثباتها في المطابقات السابقة وآخرها بتاريخ ٢٠٢٣/٨/١٧ (أخر مطابقة تمت مع الهيئة عن معاملات العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ والتي أسفرت عن الخلافات والتحفظات التالية :-
  - أحقية الشركة في رد قيمة مخالفات بنحو ٩٧٩ ألف جنيه لحين البت في التظلمات المقدمة من الشركة في هذا الشأن (مخالفة نسب العينات لبعض المطاحن) .
  - رد مبلغ الغرامة الموقعة علي الشركة نحو ٤,٣٢٣ مليون جنيه الخاصة بالسيدين / خالد عبد الحميد ، ومحمد الضوي وذلك لعدم مسئولية الشركة عن تلك الغرامة .
  - الغرامة الموقعة علي مطحن طهطا (خلال شهر مايو ٢٠٢٣) وأسس إحتسابها والبالغ قيمتها نحو ٥,٩٠٣ مليون جنيه.
- تضمنت حسابات العملاء مبلغ نحو ٩٦,٨٧٣ مليون جنيه أجور نقل أقماح محلية يقابلة بحساب الموردين دائن مرحل بمبلغ نحو ٢١,٣٦٤ مليون جنيه تحت مسمي قمح محلي أيضا دون تحديد المواسم الخاصة بهما للوقوف علي طبيعتها وأسباب هذا الفصل كما تضمن الرصيد المدين لحساب الموردين مبلغ نحو ٩,٩٥١ مليون جنيه تحت مسمي موردو الأقماح المحلية موسم ٢٠٢٣/٢٠٢٢ يمثل المتبقي لصالح الشركة عن تمويل شراء الأقماح المحلية طرف الهيئة العامة للسلع التموينية موسم ٢٠٢٣/٢٠٢٢ دون سداد.
- استمرار شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة في الاعتماد على جانب من موظفيها كمندوبي بيع في بيع و تسويق و تحصيل قيمة مبيعاتها و منتجاتها ، حيث يتم اصدار بعض فواتير المبيعات بأسماء بعض موظفي الشركة (المندوبين) كل فيما يخصه ، و بعض فواتير المبيعات باسماء بعض المندوبين المشار اليهم ، و تمثل قيمة المبيعات لهؤلاء المندوبين نحو ٧٩،٧٧٠ مليون جنيه بنسبة ٣٥،٥٪ من قيمة مبيعات الدقيق و السميد بالشركة خلال الفترة و البالغة نحو ٢٢٥،٠٤٩ مليون جنيه وذلك بحسابات العملاء فقط كما تبين تصاعد مديونياتهم عن ارصدة اول المدة .

هذا و قد اقتصرت الضمانات المقدمة من مندوبين البيع على شيكات و ايصالات امانة (ضمانات ورقية) الاولي بمبلغ ١١،٦٣٥ مليون جنيه و الثاني بمبلغ ٥٣،٥٥٠ مليون جنيه باجمالي قدره ٦٥،١٨٥ مليون جنيه و نرى عدم كفاياتها بخلاف ما يلي:-

- نحو ٨,٨٢٦ مليون جنيه قيمة مديونية مستحقة طرف بعض مندوبي البيع المتوقفين عن تسويق وبيع منتجات الشركة منذ عام ٢٠١٨ (الحسن عبود مصطفى ، مصطفى عبود مصطفى) دون سداد المديونيات المستحقة طرفهم للشركة وتم إتخاذ الإجراءات القانونية دون تنفيذ.
- توقف العميل/ شركة أمان للخدمات التجارية البالغ رصيده في ٢٠٢٣/٩/٣٠ نحو ٢,٢٣٨ مليون جنيه عن السداد منذ فبراير ٢٠٢٣ وقد اقامت الشركة الجنحة رقم١٦٥١٠لسنة ٢٠٢٣ جنح بولاق الدكرور مازالت متداولة .
- تضمنت عملاء الإدارة مبلغ نحو ١،٥٦٢ مليون جنيه مديونية مستحقة ومتوقفة منذ عدة سنوات طرف بعض عملاء الادارة الذين توقفوا عن سداد مستحقات الشركة

- بلغ رصيد حساب إيرادات مستحقة التحصيل نحو ٦,٣٦٢ مليون جنيه بعد خصم المخصص البالغ نحو١,٤٦٣ مليون جنيه وقد تضمنت ما يلي :-

- نحو ١,٤٩٤ مليون جنيه قيمة الإيجارات المتأخرة طرف مستأجري المحلات التجارية والشقق السكنية بالمول التجاري بالغردقة ، ومقام بشأن بعضها دعاوى قضائية صدر بشأن بعضها أحكام قضائية نهائية لصالح الشركة لم تنفذ والبعض الآخر ترك العين المؤجره.
- نحو ٤٠٦ ألف جنيه قيمة مديونية طرف عنتر عطيفى السيد مكون عنها مجمع اضمحلال بالكامل والناتجة عن إعادة جدولة القيمة الإيجازية المستحقة عن تأجير قطعة ارض فضاء بجوار مطحن الاتحاد بالأقصر .
- نحو ٨٦٠ ألف جنيه قيمة متأخرات طرف بعض مستأجري وحدات الاستثمار العقاري الآخري بالشركة.

- بلغ رصيد الحسابات المدينة الأخري في ٢٠٢٣/٩/٣٠ نحو ٤٦,٦٢٥ مليون جنيه بعد خصم المخصص البالغ نحو ١٢,٨٤٦مليون جنيه منها نحو ٤٤,٠٤٠ مليون جنيه تأمينات لدي الغير بشركة مطاحن مصر العليا متضمنه بخلاف ذلك ما يلي:-

- نحو ٦,٤٩٤ مليون جنيه تحت مسمي أمر إداري منطقة طهطا قيمة عجز في الاقماح المستوردة التي تم الإستيلاء علها من بعض العاملين بمطحن طهطا ملك الهيئة العامة للسلع التموينية وتحفظت شركة مطاحن مصر العليا على قيمة الغرامة الموقعة على مطحن طهطا حيث أن الواقعة حدثت بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٧ (تطبيق الغرامة) و كان سعر القمح ٥٥٢٥ جنيه للطن وصدر توجيه وزاري رقم ١٧ لسنة ٢٠٢٣ الصادر بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٢٠ وحدد سعر القمح ١٠٠٦٠ جنيه للطن والذي على أساسه تم حساب الغرامة وذلك في المطابقة التي تمت مع الهيئة العامة للسلع التموينية بتاريخ ٢٠٢٣/٨/١٧.

- نحو ٤,٢٥٤ مليون جنيه باسم / خالد صفوت عبد الحميد ، ومحمد عبد المحسن الضوي أمناء مستودع بالشركة بمنطقة جرجا ، تمثل قيمة الباقي من الغرامة الموقعة عليهما من الهيئة العامة للسلع التموينية نتيجة إستيلائهم علي كميات من الدقيق المخصص لصالح مخابز جرجا البلدية .
- نحو ٦٦٢,٧ ألف جنيه مديونية مستحقة طرف احمد محمد احمد قيمة التصرف فى كمية من الاقماح حوالى ١١٨,١٥طن يوم ٢٠١٩/٧/٢٣ والواردة بها المطالبة من مديرية التموين والتجارة الداخلية بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٧ ومقامة ضدة الجناية رقم ١٣٨٧٥ لسنة ٢٠١٩ جنايات سوهاج بتهمة الاختلاس والاستيلاء على المال العام و مكون عنها مجمع اضمحلال بنحو ٦٥٧ الف جنيه وحكم فيها بالبراءة ورفض الدعوى المدنية بجلسة ٢٠٢٢/١/١٧ وتم الطعن بالنقض ولم يحدد جلسة حتي تاريخه (ديسمبر ٢٠٢٣) .
- نحو ٧٦٠ ألف جنيه أرصدة مدينة متوقفة منذ عدة سنوات دون حركة عليها مرفوع بشأنها قضايا لم تحسم بعد.
- نحو ٦٧٥,٧ ألف جنيه قيمة عجز خزينة المقبوضات باسم أمين الخزينة السابق بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة / صابر عبد الفتاح في ٢٠٠٧/١/٢٨ ومرفوع بشأنها الدعوى رقم ٤٣٨ لسنة ٢٠٠٩ م. تعويضات الحيزه وصدر حكم لصالح الشركة في ٢٠١٧/٢/٢٣ بإلزام المذكور بالتعويض بمبلغ مليون جنيه وقام المدعى عليه باستئناف الحكم برقم ٤٥٤٩ لسنة ١٣٤ ق الدائرة ١٠٨ تعويضات إستئناف شمال الجيزة وتم الحكم في الاستئناف بجلسة ٢٠١٧/١١/٢٧ بسقوط الخصومة ، وتم الطعن بالنقض من قبل الشركة برقم ١٦٥٤ لسنة ٨٨ ق نقض بتاريخ ٢٠١٨/١١/١٧ ولم تحدد له جلسة حتى تاريخه (ديسمبر ٢٠٢٣).

- وجود بعض الحسابات الجارية طرف بعض البنوك (عدد خمسة حسابات) بشركة مطاحن مصر العليا ليس عليها حركة بالإضافة أو السحب منذ عدة سنوات وبدون أي عائد عنها وبلغت أرصدتها في ٢٠٢٣/٩/٣٠ نحو ٨٩٩,٨٥٦ ألف جنيه تحملت عنها الشركة مصروفات بنكية خلال الفترة بلغت نحو ١٠٧٠ جنيه مما أضاع على الشركة إمكانية الاستفادة من تلك السيولة .
- عدم إدارج بعض الحسابات الجارية لدي بعض البنوك بدفاتر الشركة أو تأثير رصيد البنوك الظاهر بقوائمها المالية حيث تبين وجود حساب بإسم الشركة ببنك مصر فرع سوهاج والبنك الأهلي فرع الفتح بسوهاج برصيد بلغ نحو ١,٢٥٩مليون جنيه بالسالب ، ٤٩٢ جنيه على الترتيب خاصة بمستحقات موردي الأقماح المحلية موسم ٢٠٢٣ والذي يتم تمويله عن طريق الهيئة العامة للسلع التموينية ، وللشركة سلطة الصرف منه وإصدار الشيكات لموردي تلك الأقماح المحلية ، وجدير بالذكر أن قيمة التحويلات الواردة من الهيئة العامة.

للسلع التموينية لبنك مصر المشار إليه عن موسم قمح محلي ٢٠٢٣ قد بلغت قيمتها نحو ٢٧٩١,٥٠ مليون جنيه دون الإفصاح عن ذلك بالايضاحات المتممة للقوائم المالية.

- بلغ رصيد المخصصات (بخلاف الاهلاك) في ٢٠٢٣/٩/٣٠ نحو ٥٧,١٢٣ مليون جنيه مقابل نحو ٥٧,٣٨٠ مليون جنيه في ٢٠٢٣/٦/٣٠ بإنخفاض قدره نحو ٢٥٧ ألف جنيه ونري عدم كفايتها في ضوء ما يلي:-

- بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها ضمن المخصصات بشركة مطاحن مصر العليا في ٢٠٢٣/٩/٣٠ نحو ٣١,٩٥٤ مليون جنيه وتجدر الاشارة إلي وجود خلافات ضريبية مع مصلحة الضرائب المصرية بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٢٠٩ مليون جنيه لتصبح نسبة المخصص نحو ١٥% منها وتتمثل أهم تلك الفروق في فروق فحص تخص ضريبة الدخل عن الأعوام من ٢٠١٣/٢٠١٢ حتي ٢٠٢١/٢٠٢٠ جاري فحصهم بمعرفة اللجان الداخلية ، ولجان الطعن ، و لم تحسم بعد.
- بلغ رصيد مخصص الضرائب بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة نحو ٧,١٣٣ مليون جنيه في ٢٠٢٣/٩/٣٠ نرى عدم كفايته في ضوء الموقف الضريبي للشركة على النحو التالي :
  - تم الطعن وإعادة الفحص عن السنوات من ٢٠١٠/٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٧/٢٠١٦والذي أسفر عن فروق قدرها نحو ٨,٣٣٣ مليون جنيه ، كما لم يتم فحص الأعوام المالية من ٢٠١٨/٢٠١٧ حتى ٢٠٢٢/٢٠٢١.
  - أخر فحص ضريبي لضريبة القيمة المضافة حتى العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ دون فحص السنوات التالية.
  - أخر فحص ضريبي لضريبة الدمغة حتى ٢٠٠٦/٧/٣١.
  - أخر فحص ضريبي لضريبة كسب العمل (المرتبات) حتى ٢٠١٩/٦/٣٠.
- بلغ رصيد مخصص المطالبات والمنازعات بشركة مطاحن مصر العليا نحو ١٦ مليون جنيه في ٢٠٢٣/٩/٣٠ مكون لمواجهة الالتزامات المحتملة نتيجة الدعاوي القضائية المقامة من شركة وادي كوم إمبو رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ بشأن المطالبة بتسليم أرض مطحن كوم أمبو بأسوان أو سداد مبلغ ١٠٠ مليون جنيه والريع المقدر عليها بمبلغ ٣٢ مليون جنيه .

- بلغ رصيد مخصص القضايا بشركة مطاحن مصر العليا في ٢٠٢٣/٩/٣٠ نحو ٢,٠٣٦ مليون جنيه مقابل نحو ٢,٢٩٣ مليون جنيه في ٢٠٢٣/٦/٣٠ بإنخفاض قدره نحو ٢٥٧ ألف جنيه بنسبة إنخفاض قدرها نحو ١٣% منها بعد إستخدام المبلغ في صرف البدل النقدي لرصيد الاجازات لبعض العاملين المحالين للتقاعد ونري عدم كفايته في ضوء حجم المطالبات بقضايا علي مستوي كافة قطاعات الشركة ووحداتها المختلفة.

- ظهر رصيد حساب الموردين في ٢٠٢٣/٩/٣٠ دائنا بنحو ٤٥٨,١٦١ مليون جنيه و مدينا شاذ بمبلغ قدره نحو ١٩,٣٤٣ مليون جنيه دون اجراء المطابقات اللازمة خاصة كبار الموردين عن تعاملاتهم مع الشركة عن فترة المركز المالي و اهمهم :-

- الهيئة العامة للسلع التموينية ضمن الرصيد الدائن بنحو ٣٠٣,٣٥٣ مليون جنيه عن مستحقاتها طرف شركة مطاحن مصر العليا عن منظومة ٢٠١٧ ، قمح محلى ونحو ٤١،٥٣٩ مليون جنيه عن مستحقاتها لدى شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة في المنظومة الجديدة ، وكذا الشركة القابضة للصناعات الغذائية الدائنة بنحو ٤٨،٢ مليون جنيه عن مستحقاتها عن ذات المنظومة .
- تضمن الرصيد المدين مبلغ نحو ٤,٨٧١ مليون جنيه لدي بورصة السلع المصرية تحت حساب شراء أقماح من الهيئة العامة للسلع التموينية دون المطابقة أو المصادقة عليه .
- تضمن حساب الموردين المدين نحو ١٨٠ ألف جنيه (مدين) قيمة مستحق لشركة مطاحن مصر العليا طرف شركة الحديد والصلب المصرية لتوريد ألواح صاج وزوايا وتبين أنه تم تصفية شركة الحديد والصلب نهائيا دون توريد مشمول أمر التوريد ومكون عنها مخصص بكامل القيمة وجدير بالذكر أنه تم إقامة دعوي قضائية برقم ١٨٥٦ لسنة ٢٠٢٢ م .ك جنوب القاهرة حكم فيها لصالح الشركة بجلسة ٢٠٢٢/١١/٢٤ بإلزام الشركة القابضة للصناعات المعدنية بسداد المبلغ وتم الإستئناف من قبلها برقم ٧٧ لسنة ١٤٠ س. ع القاهرة حكم فيه لصالح الشركة بجلسة ٢٠٢٣/٣/٢٦ دون تنفيذ الحكم حتي تاريخه (ديسمبر ٢٠٢٣).

- تضمنت الحسابات الدائنة الأخرى بشركة مطاحن مصر العليا مبلغ نحو٧٤٦ ألف جنيه يمثل العديد من الشيكات التي أصدرتها الشركة ولم يقم المستفيدون بصرفها من البنك يرجع بعضها إلي عام ٢٠٠٧ وقامت الشركة بإدراجها بحساب الأرصدة الدائنة دون تسويتها علي حساباتها المختصة.
- بلغ صافي الربح المحقق خلال الفترة نحو ٥٠,٩٦٥ مليون جنيه " بعد خصم الضريبة " بزيادة بلغت نحو ١٥,٢٣٣ مليون جنيه عن الفترة المماثلة من العام السابق البالغة نحو ٣٥,٧٣٢ مليون جنيه وبنسبة تطور قدرها نحو ٤٣% وقد ساهمت الايرادات العرضية (الغير متعلقة بنشاط الشركة الرئيسي) والمتمثلة في إيرادات إستثمارات مالية ، إيرادات وأرباح أخري ، إيرادات تمويلية بنحو ١٩,٧٥٢ مليون جنيه وبنسبة ٣٠% من الربح المحقق قبل الضريبة والبالغ نحو ٦٥,٧٦١ مليون جنيه .
- عدم وجود نظام تكاليف معتمد بالشركة من مجلس الإدارة يوضح عناصرها وأسس تبويبها وأسس توزيع المصروفات والإيرادات الغير مباشرة على أنشطة الشركة المختلفة دون الإفصاح عن ذلك بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية كما تجدر الإشارة إلى عدم موافاتنا بقوائم التكاليف لكافة أنشطة الشركة عن الفترة

الأمر الذي لم نقف معه علي نتائج أعمال تلك الأنشطة وكذا تكلفة طحن (تمويني ، فاخر) وتكلفة تصنيع جوال الخبز بوحدات الشركة المختلفة وباقي عناصر التكلفة.

- لم يتم حساب النصيب الأساسي للسهم في أرباح الفترة بقائمة الدخل بالمخالفة للمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢١) .
- ظهر رصيد حساب تعويضات وغرامات (مصروف) في ٢٠٢٣/٩/٣٠ مبلغ نحو ٤٧٧ ألف جنيه قيمة غرامات طرق وزيادة أوزان عن النقليات المنفذة بمعرفة سيارات شركة مطاحن مصر العليا بحمولات زائدة عن الحمولات القانونية المثبتة برخصة تسيير المركبات وذلك بالمخالفة لقانون المرور الأمر الذي يقلل من كفاءة تلك المركبات ويؤثر أيضاً علي كفاءة الطرق ويزيد من معدلات الحوادث وتحمل الشركة تلك الغرامات فضلا عن أثر ذلك علي المصروفات المعتمدة بالإقرار الضريبي.
- في ضوء التحول الرقمي للمنظومة الالكترونية علي مستوي الدولة لم تقم شركة مطاحن مصر العليا بإعداد نظام ربط إلكتروني لقطاعات الشركة بمناطقها المختلفة وعدم وضع برنامج محاسبي إلكتروني (سيستم) للتحول من النظام اليدوي إلي النظام الآلي والأمر الذي يؤدي إلي إضاعة الوقت والجهد وعدم مواكبة أهداف الدولة للتحول إلي مصر الرقمية.

- لم تتضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة بعض متطلبات الافصاح بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية أرقام (١) الخاص بالافصاح ومعيار رقم (١٠) الخاص بالاصول الثابتة ومعيار رقم (٧) فقرة (١٧) الخاص بالاحداث التي تقع بعد الفترة المالية وتتمثل أهمها فيما يلي:
  - كافة الاصول المتوقفة وكذا المعطلة جزئيا.
  - حصر وتحديد قيمة المخزون الراكد بالشركة.
  - الافصاح عن أرصدة العميل الرئيسي للشركة وهو الهيئة العامة للسلع التموينية عن تعاملاتها مع الشركة
  - تحليل الحسابات الجارية والودائع طرف البنوك المختلفة.
  - بيان الكميات المطحونة خلال الفترة والفترة المماثلة.
  - بيان بكميات وقيمة المبيعات خلال الفترة والفترة المماثلة.
  - أهم القضايا المتداولة بين الشركة والغير خاصة الدعاوي القضائية المتبادلة مع شركة وادي كوم أمبو والتي خسرتها الشركة بسداد مبلغ نحو ١٠٠ مليون جنيه قيمة أرض مطحن كوم أمبو والريع المقدر عنها بنحو ٣٢ مليون جنيه .
  - فروق فحص ضريبة الدخل عن الاعوام من ٢٠٠٩/٢٠١٠ حتي ٢٠١٦/٢٠١٧ البالغ قيمتها نحو ٢٠٩ مليون جنيه ضمن الموقف الضريبي لشركة مطاحن مصر العليا.
  - تاريخ وسلطة اعتماد القوائم المالية من مجلس إدارة الشركة طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٧) فقرة (١٧) .

- الإفصاح عن آثار تطبيق قرار وزيرة الاستثمار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة لتلك التعديلات طبقا لمتطلبات الفقرتان (٣٠ ، ٣١) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) والخاص بالسياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والاخطاء.

- عدم تعديل المادة السابعة من النظام الأساسي لشركة مطاحن مصر العليا بشأن هيكل المساهمين حيث تضمنت مساهمة إتحاد العاملين المساهمين في رأس مال الشركة تبلغ نحو ١٠٣٢١٦٤ سهم قيمتهم الأسمية ١٠٣٢١٦٤١٠ جنيه بنسبة ١٤,٧٤٥% من رأس مال الشركة في حين أن مساهمة الاتحاد المذكور في رأسمال الشركة وفقا لأخر هيكل رأس مال للشركة والوارد من شركة مصر للمقاصة والايداع والقيد بتاريخ ٢٠٢٣/٩/٢٧ يبلغ نحو ١٣٨٦٩٤٧ سهم بقيمة إسمية قدرها ١٣٨٦٩٤٧٠ جنيه بنسبة ١٩,٨١٤% من رأس مال الشركة.

- عدم إستيفاء إشتراطات الحماية المدنية ومكافحة الحريق ببعض الوحدات التابعة للشركة وذلك طبقا لتقارير المعاينة الواردة من إدارات الحماية المدنية بمديريات أمن سوهاج ، قنا ، الأقصر.

تحريراً في : ٥ / ١٢ /٢٠٢٣

محمد

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة

(محاسب/ عصام زكريا محمد)